Document: EB 2018/125/R.41
Agenda: 6(a)
Date: 7 December 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الحادي والخمسين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المراقب المالي
ومدير شُعبة المراقب والمحاسبة
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة
روما، 12–14 ديسمبر/كانون الأول 2018

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الحادي والخمسين بعد المائة

موجز تنفيذي

1- ناقشت لجنة مراجعة الحسابات عدداً كبيراً من الوثائق، سيعرض معظمها على المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والعشرين بعد المائة للاستعراض أو للموافقة.

2- أحاطت اللجنة علما بالعرض المقدم عن تنفيذ القسم الخاص بانخفاض القيمة من المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9 والآثار المحتملة على القوائم المالية للصندوق.

3- وعُرضت على اللجنة خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2019. وأثنت اللجنة على النهج القائم على أساس تقييم المخاطر لخطة العمل، واعتبرت أنه قد تم استعراضها. وجرت مناقشات بشأن تعديل محتمل لميثاق مكتب المراجعة والإشراف لإتاحة موافقة المجلس التنفيذي على خطة العمل.

4- استعرضت اللجنة التعديلات المقترح إدخالها على النصوص القانونية الأساسية للصندوق لتيسير انخراط الصندوق مع القطاع الخاص. وسوف تعرض اللجنة الوثيقة ذات الصلة على المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والعشرين بعد المائة للنظر فيها، بهدف عرضها لاحقا على مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2019. وسوف تمكّن التعديلات الصندوق من الإيفاء بالتزامه المتعلق بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بتعزيز الانخراط مع القطاع الخاص. ولن تدخل التعديلات حيز التنفيذ إلا إذا، ومتى، وافق المجلس التنفيذي على استراتيجية القطاع الخاص، التي من المتوقع أن تعرض على المجلس في مايو/أيار 2019.

5- عُرض على اللجنة التقدير الخارجي المستقل لإدارة المخاطر المالية في الصندوق، والتقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق: تقدير الإدارة وخطة العمل. وتمت الإشارة إلى أن الاستعراضين احتويا على العديد من التوصيات المشتركة، وأن تنفيذها ضروري لضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل للصندوق وقدرته على تنفيذ مهمته على الرغم من أنشطة الاقتراض المعززة. وتم الترحيب بفكرة إنشاء إطار لكفاية رأس المال جنبا إلى جنب مع تعديل سياسة السيولة.

6- رحبت اللجنة بوثيقة استعراض إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق ومقترح بشأن نهج مستقبلي، وبالتحليل والخيارات التي قدمتها إدارة الصندوق فيها. وأشارت اللجنة إلى إلحاح وأهمية تحديد خيارات لحل قضايا الاستدامة المنبثقة عن إطار القدرة على تحمل الديون. كما تمت الإشارة إلى أن كلا من التقييم المؤسسي والتقدير المستقل لإدارة المخاطر المالية سلطا الضوء على أن مضامين إطار القدرة على تحمل الديون حاسمة للغاية. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم بشأن جدوى الخيارات وأشاروا إلى الحاجة إلى مزيد من المناقشات، ربما على مستوى العواصم نظراً لأهمية الموضوع.

7- كما استعرضت اللجنة وثائق إضافية يتم عرضها على المجلس من أجل النظر فيها: سياسة الاقتراض غير الميسر؛ وتحديث شروط التمويل؛ وسياسة الصندوق المعدلة بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته؛ وسياسة إعادة هيكلة المشروعات في الصندوق؛ ومقترح لأداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات؛ واستراتيجية الصندوق وخطة عمله بشأن التمويل المشترك.

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الحادي والخمسين بعد المائة

1- ترغب لجنة مراجعة الحسابات بلفت انتباه المجلس التنفيذي للمسائل التي تمحصت فيها في اجتماعها الحادي والخمسين بعد المائة المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتُمد جدول الأعمال كما تم عرضه.

محاضر الاجتماعين التاسع والأربعين بعد المائة والخمسين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- تمت الموافقة على التعديلات المدخلة على محاضر الاجتماع التاسع والأربعين بعد المائة، بالإضافة إلى محاضر الاجتماع الخمسين بعد المائة وجلسته المغلقة.

تحديث عن تنفيذ القسم الخاص بانخفاض القيمة من المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9

4- قدمت إدارة الصندوق تحديثا عن تنفيذ المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9، وهو شرط إلزامي يجب على الصندوق الامتثال له بحلول نهاية عام 2018 لكي يكون قادرا على دعم الحصول على رأي مراجعة غير متحفظ. وقدمت إدارة الصندوق بعض التفاصيل حول تركيب حافظة الصندوق، وحول أثر المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9 على حسابات الصندوق. كما تمت الإشارة إلى أن المراجعة الخارجية ستجرى بين نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2018 ويناير/كانون الثاني 2019.

5- ورحبت اللجنة بالتحديث، وطلبت ورقة إحاطة تلخص الخطوات المتخذة بشأن المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9، ونتائجه وأثره متى تم تنفيذه بالكامل.

6- واعتبر بأن اللجنة قد أحاطت علما بهذا التحديث.

التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي

7- قدمت إدارة الصندوق الوثائق التالية إلى اللجنة من أجل استعراضها: الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، وتقرير عن حافظة استثمارات الصندوق للفصل الثالث من عام 2018، وتقرير عن وضع مساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

8- قدمت إدارة الصندوق الموارد المتاحة لعقد الالتزامات موضحة أن الوثيقة توفر إسقاطات طويلة الأجل للتدفقات النقدية. وعلى هذا الأساس، يمكن للمجلس التنفيذي أن يفوض رئيس الصندوق سلطة إبرام اتفاقيات من أجل القروض والمنح المعتمدة من قبل المجلس التنفيذي في عام 2019 بما تصل قيمته إلى 1.759 مليار دولار أمريكي. وطلبت اللجنة توضيحا حول مستوى السيولة، والمنهجية والافتراضات المعتمدة. ووفرت إدارة الصندوق تفاصيل إضافية وأوضحت بأن كلا من تحديد الموارد وسياسة السيولة قيد الاستعراض حاليا. كما تم التوضيح بأن الافتراضات الرئيسية بقيت دون تغيير. واعتبر أن هذه الوثيقة قد تم استعراضها، وسوف تعرض على المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2018 للموافقة عليها.

9- أحاطت لجنة مراجعة الحسابات علما بالمعلومات التي توفرت في تقرير حافظة استثمارات الصندوق للفصل الثالث من عام 2018.

10- وأحاطت اللجنة علما بتقرير عن وضع مساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وطلبت معلومات إضافية عن الاستراتيجية الخاصة بتعبئة موارد إضافية للوصول إلى المستوى المستهدف للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

الاستعراض السنوي للإطار المفاهيمي بشأن الإبلاغ المالي ومراجعة حسابات المشروعات الممولة من الصندوق

11- قدمت إدارة الصندوق عرضا شفويا، موضحة أن هذا هو الاستعراض السنوي الأول للإطار. وأكد الاستعراض على كفاية وانطباق المبادئ المنصوص عليها في الإطار. ونتيجة لذلك، لم يقترح إجراء أي تعديلات.

12- واعتُبر أن الاستعراض السنوي قد تم إجراؤه.

برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2019

13- قدم رئيس اللجنة بند جدول الأعمال وأشار إلى أن برنامج العمل لعام 2019 مزدحم بشكل خاص، وقد يكون من الضروري عقد اجتماعات إضافية. كما طلب رئيس اللجنة أن يتم في نهاية كل اجتماع للجنة تقاسم جدول أعمال الاجتماع التالي مع الأعضاء.

14- اعتُبر أن برنامج العمل قد تمت الموافقة عليه.

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2019

15- قدم مكتب المراجعة والإشراف بند جدول الأعمال موضحا أنه قد تم اعتماد نهج أكثر استراتيجية في خطة عمل عام 2019 لعكس التغييرات الكبيرة التي تحدث في الجوانب التنظيمية وعملية العمل، واستجابة لمقترحات الاستعراض الخارجي لتقدير الجودة. وقد تمت صياغة خطة العمل مع الأخذ بعين الاعتبار العناصر الرئيسية في لوحة المخاطر المؤسسية، والتزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، والإطار الاستراتيجي للصندوق، بقصد تغطية جميع مجالات المخاطر الرئيسية على مدى فترة الثلاث سنوات. وتمت الإشارة أيضا إلى أن الاحتياجات الخاصة بالموظفين والموارد المالية قد أُخذت في الاعتبار على نحو كاف. كما أشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أنه بالنظر إلى سرعة خطى التغيير والإصلاحات الجارية، يجب أن تكون خطة العمل مرنة. وسيتم إطلاع اللجنة على التقدم المحرز خلال اجتماعاتها في عام 2019.

16- طلب أعضاء اللجنة توضيحا عن تخصيص الموارد، وأشاروا إلى أنه، وفقا للممارسة العامة التي تركز على ضمان استقلالية مهمة المراجعة الداخلية في المنظمة، ينبغي أن يوافق المجلس التنفيذي على خطة عمل المراجعة الداخلية.

17- ووفر مكتب المراجعة والإشراف التوضيحات اللازمة. وتمت الإشارة إلى أن اللجنة ستُبلَّغ عن عملية المقارنة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن عملية الموافقة على خطة العمل السنوية للمراجعة الداخلية.

18- اعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق

19- عرضت إدارة الصندوق الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق، مشيرة إلى التغييرات الرئيسية، مثل اعتماد نهج الشرائح الذي شكل خروجا عن النهج الاستراتيجي لتخصيص الأصول. وكان الهدف من هذا التحول في نهج الاستثمار هو تحسين إدارة السيولة وبناء حافظة استثمارية أكثر تحفظا. ونتيجة لذلك، تم تخفيض الحد الأقصى لقيمة الحافظة الائتمانية المعرضة للخطر من 6 إلى 3 في المائة، مع احتمال حدوث المزيد من التخفيضات في المستقبل. كما وفرت إدارة الصندوق تفاصيل حول تغييرات محتملة في تفويض السلطات من رئيس الصندوق إلى كبير الموظفين الماليين لضمان قدر أكبر من الكفاءة.

20- طلب أعضاء اللجنة توضيحا عن تفويض السلطات، ومعايير المخاطر، والاعتبارات البيئية، والاجتماعية، والحكومية. ووفرت إدارة الصندوق التفاصيل اللازمة.

21- اعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها، وسوف تعرض على المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2018 للموافقة عليها.

الإدارة المالية للمشروعات: الآليات، والتطورات، والإفصاح، والنتائج

22- قدمت إدارة الصندوق التقرير السنوي موضحة أن عام 2018 كان عام تحول بالنسبة لوظيفة الإدارة المالية للصندوق. وشملت التطورات الرئيسية اللامركزية، والشفافية المعززة للبيانات المالية من خلال النشر العلني لكل من تقارير مراجعة حسابات المشروعات والبيانات المالية والمتعلقة بالإقراض على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. كما جرت تغييرات رئيسية على متطلبات الإبلاغ المالي ومراجعة حسابات مشروعات الصندوق، مما يجعل الصندوق متوائما مع المعايير الدولية المتطورة، ويزيد من مستوى التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

23- طلب أعضاء اللجنة تفاصيل إضافية عن قضايا مخاطر الرقابة الأكثر أهمية. ووفرت إدارة الصندوق التفاصيل اللازمة.

24- اعتُبر بأن اللجنة قد أحاطت علما بالوثيقة.

التعديلات المقترحة على النصوص القانونية الأساسية للصندوق لتيسير انخراط الصندوق مع القطاع الخاص

25- قدمت إدارة الصندوق بند جدول الأعمال مشيرة إلى أن التعديلات المقترحة على النصوص القانونية الأساسية للصندوق مطلوبة لتمكين الصندوق من الوفاء بالتزام رئيسي من التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وعلى وجه التحديد، التزم الصندوق بتعزيز انخراطه بشكل كبير مع القطاع الخاص من خلال تطوير شراكة هادفة مع القطاع الخاص، واستقطاب استثمارات القطاع الخاص لتحقيق الربح والتنمية في نفس الوقت. وكانت التعديلات ضرورية للوفاء بهذه الالتزامات وتيسير الانخراط بشكل أفضل مع كيانات القطاع الخاص التي تدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الدول الأعضاء النامية. وسوف تبقى مهمة الصندوق وتركيزه على أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين في الدول النامية دون تغيير.

26- ومع تلك التعديلات، سيتمكن الصندوق من توفير التمويل لأصحاب الحيازات الصغيرة إما بطريقة مباشرة أو من خلال المرافق الملائمة، بالإضافة إلى نموذجه الحالي لتمويل أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الحكومات. وتمت الإشارة إلى أن أي استخدامات مقترحة لأساليب التمويل الجديدة سوف تتبع إجراءات الموافقة القائمة، بما في ذلك الاستعراض والموافقة من قبل المجلس التنفيذي.

27- أعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم بشأن تسلسل الأحداث للموافقة على وتنفيذ هذه التعديلات. وأوضحت إدارة الصندوق بأن تعديلات النصوص القانونية الأساسية تتم الموافقة عليها من قبل مجلس المحافظين، وأن الانتظار حتى دورة عام 2020 لمجلس المحافظين لإجراء التعديلات سوف يسبب إعاقة كبيرة للصندوق في الوفاء بهذا الالتزام خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وعلاوة على ذلك، وباتباع التسلسل الهرمي المناسب لوثائق الهيئات الرئاسية، يتوجب إدخال التعديلات على النصوص الأساسية على مستوى رفيع؛ وبالإضافة إلى ذلك، تم مقارنة الصياغة مع الصياغة ذات الصلة في النصوص القانونية الأساسية للمؤسسات المماثلة. كما أنه وفقا للتسلسل الهرمي المناسب لوثائق الهيئات الرئاسية، سيتم إدراج المزيد من التفاصيل في استراتيجية القطاع الخاص المعدلة التي ستعرض على المجلس التنفيذي في مايو/أيار 2019.

28- وبغية حل مشكلة التسلسل، اقترحت اللجنة رفع الوثيقة المستعرضة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها، ومن ثم عرضها لاحقا على مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2019، على ألا تصبح التعديلات نافذة المفعول إلا بعد موافقة المجلس على استراتيجية القطاع الخاص.

تحديث عن تحويل الهيكلية المالية للصندوق

(أ) تقدير الإدارة وخطة العمل للاستعراض الخارجي لإدارة المخاطر المالية في الصندوق والتقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق

29- وفرت إدارة الصندوق عرضا عاما عن النتائج الرئيسية للتقدير المستقل للمخاطر المالية للصندوق، موضحة بأنه قد تم تغطية هذا المجال من قبل التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق. وتمت الإشارة إلى أن الوثيقة تحتوي على سلسلة من التوصيات. فقد قدمت الوثيقة خطة عمل أعدتها إدارة الصندوق بشأن كيفية تنفيذ التوصيات المعتمدة. وأشارت إحدى التوصيات الرئيسية إلى الحاجة إلى إدخال إطار لكفاية رأس المال جنبا إلى جنب مع استعراض سياسة السيولة. وأشير إلى إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق كقضية رئيسية يتعين معالجتها لضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل. وسيوفر تنفيذ القسم الخاص بانخفاض القيمة من المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9 تدبير دعم في تعزيز إدارة المخاطر الائتمانية. كما قيّم الاستعراض متطلبات تكنولوجيا المعلومات والتسيير.

30- رحب أعضاء اللجنة بالوثيقة وأشاروا إلى أن العديد من التوصيات مشتركة بين التقدير المستقل، والتقييم المؤسسي. كما أشاروا إلى الحاجة إلى تحديد نهج إدارة مؤسسي ومستوى للتحمل فيما يتعلق بالمخاطر المالية. وقدمت الإدارة تفاصيل إضافية وأشارت إلى أن الإصلاحات ستكون ضرورية لضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل، بغض النظر عن إمكانية الاقتراض من الأسواق.

31- اعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

(ب) إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق

32- قدمت إدارة الصندوق بند جدول الأعمال مشيرة إلى أهمية معالجة القضايا الناشئة عن آلية إطار القدرة على تحمل الديون، وأشارت إلى أن إيجاد حل للمسار الحالي لإطار القدرة على تحمل الديون أساسي لضمان الاستدامة المالية للصندوق.

33- منذ إدخال إطار القدرة على تحمل الديون في عام 2007، التزم الصندوق بتمويل بموجب الإطار وصل مجموع قيمته إلى 1.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2017.

34- ومن المتوقع تسديد مبلغ التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون هذا من قبل الدول الأعضاء بين عامي 2017 و2056.

35- وقد أوضح كل من التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق، والتقدير الخارجي للمخاطر المالية الذي أجرته شركة Alvarez & Marsal أهمية الأثر على الاستدامة المالية طويلة الأجل للصندوق.

36- خلال اجتماع لجنة مراجعة الحسابات، لخصت إدارة الصندوق الاعتبارات الرئيسية مشيرة إلى أن أكثر الخيارات عملية هو إنشاء نافذة تمويل منفصلة لاستلام تعهدات إطار القدرة على تحمل الديون من أجل الحفاظ على مجمع من الموارد التي يتم تمويلها مسبقا والتي يصدر من خلالها تمويل إطار القدرة على تحمل الديون. وبالتوازي مع ذلك، سيتم استعراض أهلية الاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون من أجل زيادة مواءمته مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وزيادة الشفافية، وضمان الاستدامة المالية. وشددت إدارة الصندوق على أن تركيز الصندوق سيبقى على دعم السكان الأكثر فقرا، وأنه يمكن تحقيق ذلك باستخدام مزيج من التدابير المختلفة.

37- عبّر أعضاء اللجنة عن تقديرهم للوثيقة وأقروا بالحاجة الملحة لحل القضايا المنبثقة عن إطار القدرة على تحمل الديون الحالي. في الوقت نفسه، عبّر أعضاء اللجنة عن بعض القلق بشأن التعهد لنافذتين منفصلتين، وجدوى الخيارات الثلاثة المقدمة. واتفقت الدول الأعضاء على ضرورة إشراك عواصمها في هذه المشاورات وصياغة توصية بهذا الشأن للمجلس التنفيذي.

38- اعتُبر أن اللجنة قد أحاطت علما بالوثيقة، التي ستعرض على المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2018. وتم التأكيد على أهمية وإلحاح تحديد الخيارات الممكنة لحل قضايا الاستدامة المرتبطة بإطار القدرة على تحمل الديون.

تحديث شروط التمويل

39- قدمت إدارة الصندوق عرضا عاما للوثيقة مشيرة إلى أنه قد تم تحديث المقترح استنادا إلى التعليقات التي تم تلقيها في الاجتماعات السابقة للجنة مراجعة الحسابات، ودورات المجلس التنفيذي، وندواته غير الرسمية.

40- ويصمم المقترح شروط التمويل في الصندوق لمعالجة المواضيع الاستراتيجية مثل هشاشة اقتصادات الدول الصغيرة ضمن منهجية التسعير الحالية. ويوفر المقترح المزيد من الخيارات للمقترضين بشروط عادية وييسر إدارة الديون والمخاطر، وممارسات التخطيط لكل من المقترضين والصندوق من خلال حل مشكلة عدم توافق سعر الصرف في تسعير القروض غير المقومة بحقوق السحب الخاصة. وتمت الإشارة إلى أن بعض البنود ستتطلب تغييرات في سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

41- اعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها، وسوف تعرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول للموافقة عليها، وعلى مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2019 للموافقة على البنود ذات الصلة.

سياسة الاقتراض غير الميسر

42- قدمت إدارة الصندوق بند جدول الأعمال موضحة أن المؤسسة الدولية للتنمية قد أدخلت سياسة الاقتراض غير الميسر في أعقاب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون. ومنذ ذلك الوقت، اعتمدت مؤسسات مالية دولية أخرى سياسات مماثلة. وكان الهدف من هذه السياسة هو أن تعمل كركيزة لإدارة المخاطر من أجل كل من الصندوق والمقترضين. وكان الهدف منها معالجة الخطر الأخلاقي بالنسبة للبلدان التي تستخدم التمويل الميسر كاحتياطي للموارد غير الميسرة. وتمت الإشارة إلى أن الصندوق يتابع بشكل نشط التوجهات حول هذا الموضوع في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

43- اعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها، وسوف تعرض على المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2018 للموافقة عليها.

سياسة الصندوق المعدلة بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته

44- قدم مكتب المراجعة والإشراف بند جدول الأعمال موضحا أن العناصر الأساسية للسياسة المعتمدة في عام 2005 ما زالت صالحة؛ غير أنه قد أجريت بعض التحديثات لكي تعكس أفضل الممارسات الجديدة لمنع والتخفيف من آثار التدليس والفساد التي نشأت واعتمدت من قبل كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

45- والتغييرات المقترحة هي: تحديث ثانوي لمواءمة تعاريف الممارسات المحظورة مع تعاريف كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى؛ وإدراج ممارسة معوّقة في فئة الممارسات المحظورة؛ وتوضيح وتعزيز مسؤوليات المقترضين ومتلقي المنح فيما يتعلق بالجهات المانحة والشركاء فيما يتعلق بادعاءات الممارسات المحظورة والإجراءات المتخذة استجابة لمثل تلك الادعاءات؛ وتعزيز الاتصالات وتطبيق السياسة فيما يتعلق بالمتعاقدين وشركاء تنفيذ المشروعات؛ وتعريف أفضل لمجموعة الجزاءات والاستجابات التشغيلية المنطبقة فيما يتعلق بالممارسات المحظورة.

46- تمت الإشارة إلى أن السياسة الجديدة تركز على المبادئ، والمسؤوليات، والعمليات، والجزاءات، والتدابير ذات الصلة وليس على الخلفية التاريخية وتفاصيل التنفيذ. كما تمت الإشارة أيضا إلى أن التعديل المقترح للسياسة سيتطلب بعض التعديلات على الوثائق القانونية للصندوق.

47- طلب أعضاء اللجنة توضيحا عن الحاجة الواضحة لتعزيز الضوابط وإدارة المخاطر وإمكانية تقاسم البيانات والمعلومات عن حالات التدليس والفساد مع الدول الأعضاء. ووفرت إدارة الصندوق التفاصيل اللازمة.

48- اعتُبر أن السياسة قد تم استعراضها، وسوف يتم عرضها على المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2018 للنظر فيها.

مقترح لأداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات

49- قدمت إدارة الصندوق عرضا عاما موجزا للوثيقة، موضحة بأنه يجري النظر، كجزء من نموذج عمل فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، في إنشاء مرفق لسُلف إعداد المشروعات – التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات – لتعزيز الجاهزية للتنفيذ من خلال الاضطلاع ببعض الأنشطة قبل الموافقة على المشروعات. وترددت أصداء أهمية هذا الإصلاح في توصية للتقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق.

50- ضمن مرفق التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات، تُقترح أداتان: مرفق التمويل المسبق لتنفيذ أسرع لاستهلال المشروعات لتقديم سُلف إلى جميع البلدان التي تحصل على مخصصات للقروض بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ ومرفق للمساعدة التقنية لاستهلال المشروعات لدعم البلدان التي لا يمكنها الحصول على قروض من الموارد الأساسية.

51- طلب أعضاء اللجنة توضيحات بشأن شروط السداد، واستفسروا عن إمكانية تقديم مساهمات أموال تكميلية لمرفق المساعدة التقنية لاستهلال المشروعات. وقدمت إدارة الصندوق التفاصيل اللازمة.

52- اعتُبر أن المقترح قد تم استعراضه، وسوف يتم عرضه على المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2018 للنظر فيه.

سياسة إعادة هيكلة المشروعات في الصندوق

53- قدمت إدارة الصندوق بند جدول الأعمال مشيرة إلى أن السياسة هي أحد مخرجات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وتم التأكيد على أن الهدف الرئيسي للسياسة هو توحيد السياسات المتعددة الموجودة مسبقا، وتبسيط العمليات في إطار سياسة واحد لزيادة الكفاءة التشغيلية أثناء تنفيذ المشروعات. ويحدد الإطار المقترح بشكل عريض إعادة الهيكلة استنادا إلى ثلاثة مبادئ توجيهية: الإدارة الاستباقية للحوافظ في الوقت المناسب؛ والمرونة؛ والمواءمة مع الاستراتيجيات القطرية. وتقترح السياسة نهجا موحدا لإعادة هيكلة المشروعات، وتعديلات التمويل، والتمويل الإضافي، وإلغاء المشروعات، وإعادة استخدام الأموال. وتمت الإشارة إلى أن الرصد الشامل المزمع من شأنه أن ييسر أيضا تحليل استخدام عناصر السياسة هذه، مع إبلاغ النتائج إلى المجلس التنفيذي بانتظام.

54- طلب أعضاء اللجنة توضيحا بشأن ما يشكل تغيرا كبيرا وأساسيا في نطاق مشروع ما أو خصائصه. كما كانت لديهم أسئلة حول الإبلاغ عن إعادة الهيكلة. ووفرت إدارة الصندوق التفاصيل اللازمة.

55- واعتُبر أن المقترح قد تم استعراضه، وسوف يتم عرضه على المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2018 للنظر فيه.

استراتيجية الصندوق وخطة عمله بشأن التمويل المشترك

56- قدمت إدارة الصندوق بند جدول الأعمال، وأشارت إلى أن الاستراتيجية تهدف إلى الوصول إلى المستويات المستهدفة للتمويل المشترك الخاصة بفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ووضع رؤية طويلة الأجل للصندوق كمجمّع للتمويل الإنمائي بما يتماشى مع نموذج العمل لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وقد وضعت الاستراتيجية وخطة العمل استنادا إلى عدة مدخلات، بما في ذلك دراسة تحليلية مفصلة لأداء التمويل المشترك للصندوق على مدى السنوات، والمعلومات الارتجاعية من الإدارة العليا

والمدراء القطريين، والدروس المستفادة من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وتوجيهات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، وتعليقات الدول الأعضاء. كما شددت الاستراتيجية وخطة العمل بشكل كبير أيضا على تحسين القياس، ولا سيما بالنسبة للمساهمات العينية، وعلى تعزيز رصد التمويل المشترك خلال التنفيذ.

57- واعتبر أن الاستراتيجية وخطة العمل قد تم استعراضهما، وسوف يتم عرضهما على المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2018 للنظر فيهما.

مسائل أخرى

نشر الوثائق من أجل استعراضها من قبل لجنة مراجعة الحسابات

58- بالنظر إلى برنامج العمل المكثف للجنة في عام 2019، ومن أجل تيسير استعراض الوثائق الهامة في الوقت المناسب، تم الاتفاق على نشر النسخ الإنجليزية من الوثائق بمجرد توافرها، على أن يتم نشر نسخ اللغات الرسمية الأخرى لاحقا.

59- ولم تناقش أي بنود إضافية تحت بند مسائل أخرى.